رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى الندوة الفكرية حول موضوع "نحو مشروع حضاري نهضوي عربي"

فاس، 28 محرم 1422ه الموافق 23 أبريل 2001م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رسالة سامية إلى الندوة الفكرية حول موضوع "نحو مشروع حضاري نهضوي عربي"، هذا نصها:

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي مسرتنا واعتزازنا أن تنعقد هذه الندوة عن المشروع النهضوي العربي الجديد، التي ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية ببلادنا، مشمولة برعايتنا الملكية السامية. ومصدر اعتزازنا نابع من عمق الانتماء الحضاري العربي الإسلامي الذي لم يفتأ المغرب يستشعره في كل مراحل تاريخه، ناهضا بمسؤولياته التاريخية في الحفاظ على تراثه، هذا التراث الذي تعد مدينة فاس إحدى مدنه العريقة بما ترمز إليه من كونها مهد أول دولة عربية إسلامية بالمغرب وأول جامعة أنشئت في العالم الإسلامي والتي هي جامعة القرويين.

فلا غرو أن يكون للمغرب حضوره الفاعل اليوم في حركة النهضة الشاملة للأمة العربية، تفكيرا وتقييما وتخطيطا وممارسة. ومن هذا المنطلق لا نعتبر تنظيم ندوتكم القيمة على أرض المملكة المغربية مجرد ضيافة أملتها المجاملة، وإنما هي في الواقع احتضان قومي لمحطة من محطات التفكير في مستقبل الأمة العربية، ووقفة محاسبة ومكاشفة وتقييم لتشخيص مكامن العجز الذي طبع المسيرة العربية وحال دون اللحاق بالركب الحضاري العالمي وإثبات الهوية على صعيد التفاعل الإيجابي مع التقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي بالنسبة لأمة لها مواردها الطبيعية الوفيرة، وطاقاتها البشرية الواعدة وهويتها الحضارية والثقافية الراسخة فضلا عن موقعها الاستراتيجي بين القارات وعلى ضفاف المعابر البحرية الواصلة بين الشرق والغرب.

وإننا إذ ننوه بهذه التظاهرة الفكرية التي تنتظم نخبة متميزة من المفكرين العرب من أجل الحوار والمدارسة والنقاش بكامل المصارحة والغيرة على المصير العربي، المعهودة في مركز دراسات الوحدة العربية، نود أن تكون ندوتكم فرصة لمقاربة المشروع النهضوي العربي، مقاربة علمية موضوعية متحررة من الإيديولوجيات الطوباوية، التي فقدت تأثيرها بحكم تطور المجتمع العربي والتحديات التي تواجهه، هذه

عدالة
adala.justice.gov.ma

التحديات ذات الطبيعة التنموية والاقتصادية والمؤسساتية التي تشعره اليوم بضرورة تغيير الرؤية إلى المستقبل وإلى طبيعة المناهج الكفيلة ببلوغ التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

ولقد تخلف الوعي بضرورة تغيير رؤيتنا ومناهجنا منذ عقود من السنين ولا سيما إثر النكسات التي عاشتها الأمة العربية دون أن تظهر أنها وعت ما تتطلبه اللحظة التاريخية من ضرورة التفكير المنهجي والعلمي، أي وضع الفكر النقدي المنهجي السياسي والاقتصادي والاجتماعي في موقع التخطيط والتحفيز في مناخ من الحرية والديمقراطية والانكباب على الواقع العربي المعيش في كل مستوياته تحليلا وتشريحا واقتراحا لاستراتيجية العمل البناء.

وإنكم لتدركون جميعا أن العالم العربي يواجه اليوم أكثر من أي وقت مضى تحديات ترهن مستقبله ومصير شعوبه من موقع التجاذب بين الأطماع الاستراتيجية والمصالح الاقتصادية المتنافسة في سياق نظام العولمة، الذي لا يمكن دفعه والذي ينطوي على تبعية من نوع جديد، إن لم نستطع التفاعل معه على نحو إيجابي، فهذه التحديات تفرض علينا تفعيل تضامن عربي حقيقي بعيد عن الديماغوجية والانسياق لمنطق الحسابات الضيقة لا سيما وشعوبنا اليوم تعرف صحوة جديدة، وفي مقدمتها أجيالنا الصاعدة المؤهلة لتغيير واقعها بما يحقق لها الانتقال الديمقراطي المنشود والتأهيل العلمي والتكنولوجي لركوب قطار الإقلاع الاقتصادي والانخراط في مشروع التنمية الشاملة التي لا مناص لها من استهداف التنسيق العربي والتكامل الاقتصادي وتوفير كل الآليات المؤسساتية والقانونية لبلوغ هذه المقاصد.

حضرات السيدات والسادة،

إن اختياركم لبلدكم الثاني المغرب لعقد هذه الندوة سيتيح لكم، ولا شك، فرصة الاطلاع على ما حققه عن طريق النهج الديمقراطي من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل ريادة والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه، الذي عمل ببعد نظره وحكمته في زمن هيمنة نظام الحزب الوحيد والاقتصاد المخطط على انتهاج المغرب للتعددية السياسية والليبرالية والاقتصادية في نطاق ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية، والأخذ بالآلية الديمقراطية لتناوب الفاعلين السياسيين على تدبير الشأن العام المحلي والوطني، معتبرا هذا التوجه هو المعيار الحقيقي لممارسة الديمقراطية في عصر لم يعد فيه ممكنا أن تقاوم التأثيرات الخارجية والهيمنة الاقتصادية، إلا بما يمكن لنا من تفجير طاقات الأمة سواء على مستوى الخلق والابتكار، أو على مستوى الإنتاجية والمنافسة. ومن ثمة لا يمكن أن نتفاعل إيجابيا مع العولمة بالفكر الدوغمائي، وإنما بالتجاوب معها بنفس منطقها وهو التنمية الاقتصادية والتأهيل للموارد البشرية في مناخ من المشاركة الديمقراطية الحقيقية.

ومنذ اعتلينا عرش المملكة ونحن نعمل على ترسيخ هذه الخيارات الثابتة للمغرب بتوطيد إشراك المواطنين في إدارة الشؤون المحلية والجهود الوطنية وتخليق الحياة العامة وتحديث المجتمع والدولة ما يقتضيه هذا التحديث من مؤسسات تستهدف ترسيخ دولة الحق والقانون في ظل الالتزام العميق بحقوق الإنسان وبقيم التضامن الاجتماعي والعمل الدؤوب على الارتقاء بالفئات المحرومة وترسيخ أسس عدالة اجتماعية تعتمد

تكافؤ الفرص والتشغيل ومكافحة التهميش والإقصاء وحفز الاستثمار وتشجيع المبادرات الاقتصادية وإصلاح المنظومة التربوية والتكوينية بما يكفل تأهيل الأجيال الصاعدة للإسهام بنصيبها في حضارة العصر.

حضرات السيدات والسادة،

ها أنتم اليوم تطرحون للنقاش مختلف الآليات والمناهج والمفاهيم التي يتشكل منها المشروع الحضاري الشامل لأمتنا العربية في ظل تراكمات من الأفكار والتجارب، وبعد حصيلة وافرة من التفاعلات والمنجزات التي حققتها الشعوب العربية والتي أنتم مطالبون بتحليلها وتقييمها. ولاشك في أنكم ستستحضرون في مناقشاتكم عوامل التطور الحضاري المعاصر وديناميته. وكذا التحديات التي تواجه الوطن العربي في سياق هذا التطور الحضاري وما يفرضه علينا من وفاء لهويتنا من ناحية، ومن مواكبة للحضارة العالمية من ناحية أخرى، وما تقتضيه المواكبة الإيجابية من تحديث على المستوى المؤسساتي، بما يضمن تعاون شعوبنا وتكامل اقتصادها وانخراطها في الثورة الإعلامية ويجعلنا نواجه مواجهة ندية كل الاتحادات والتكتلات الإقليمية والجهوية الأخرى. وسيكون من المغالطة لأنفسنا ولشعوبنا أن ندعو إلى التعاون مع غيرنا وفتح الحدود معه، ودولنا لم تستطع بعد فتح الحدود في ما بينها ولم ترسخ آليات التعاون الاقتصادي بين فعاليات مجتمعاتها ولم تتجاوز افتعال الأزمات التي تهدر طاقاتها وتفكك كياناتها وتشل حركة التنمية الشاملة لشعوبها.

وإن ما تطرحه العولمة اليوم من تحديات وفي مقدمتها التحديات الاقتصادية، ليجعل من التفكير اقتصاديا أولوية الأولويات في المشروع النهضوي العربي. وبما أن هذه الأولوية لا يمكن معالجتها إلا في إطار من التخطيط للتنمية الشاملة على أساس تأهيل الإنتاج العربي لخوض المنافسة الشرسة التي تفرضها العولمة، فإنه يتعين الوقوف مليا لمدارسة مشروع التنمية طبقا للمفاهيم المعاصرة والآليات التي تحرك العالم المتطور حولنا. ومن ثم تغدو معالجة نظام الأولويات في هذا المشروع الذي تباشرونه عنصرا استراتيجيا لا مناص منه لمعرفة أوجه الترابط والتزامن بين مختلف مقومات المشروع ومراحله. كما لا يمكن ترتيب الأولويات إلا بعد استيفائها من خلال رؤية شمولية، سواء بالنسبة لتحليل واقعنا أو لتحليل التطور الحضاري العالمي الذي نتفاعل معه، علما بأنه لا محيد في تحقيق النهضة العربية عن اكتشاف الذات العربية وطاقتها وديناميات تطورها وتفاعلها طبقا للسنن الكونية في التقدم والتخلف بما فيها إشاعة الديمقراطية كمفهوم كوني يستمد غناه من تنوع آليات ممارسته، ومن القيم الحضارية لكل مجتمع.

إن التقدم في عالم اليوم لا يتحقق إلا للكيانات الكبرى الموحدة، فهي وحدها تقوى على مواجهة التحديات التي ينطوي عليها مجتمع المعرفة والاتصال الذي هو مجتمع الغد. وإحساسكم معشر المفكرين العرب بضرورة توحيد الكيان العربي وتأهيله لخوض معركة القرن المقبل بما ينطوي عليه من متغيرات جذرية وحقائق مصيرية، لهو الدليل على حضور الفكر العربي في التعبئة الشاملة التي نستشعر ضرورتها. وهي تعبئة تمليها علينا دينامية شعوبنا وعقيدتها وأصالتها وعبقريتها، التي ظلت عبر التاريخ رصيدها الذي لا

عدالة
adala.justice.gov.ma

ينضب في كل منعطف تاريخي دقيق، ضامنا لها الكرامة والبقاء وأداء رسالتها الخالدة إن عرفت اليوم كيف تستثمر هذا الرصيد إلى جانب استثمار الحداثة بكل مقوماتها وشروطها الديمقراطية والعقلانية والعلمية.

ولا يفوتنا في هذه اللحظة العصيبة التي يعرف فيها الجهاد الفلسطيني أشرس مواجهة لطمس هويته العربية، أن نجدد الإعراب عن إدانتنا للسياسة العدوانية الممنهجة للحكومة الإسرائيلية، مؤكدين تضامننا المطلق مع الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني الشقيق، متشبثين بقيم الحق والمشروعية والإنصاف والسلام والتسامح التي هي القيم الثابتة للأمة العربية ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

وفقكم الله في أعمالكم وتوج أشغالكم بالنجاح الذي تتطلع إليه الأمة العربية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".